# البحوث والدرسات

## السياسة الخارجية المناخية للقوى المتوسطة: دراسة حالتي الهند والبرازيل

**ريم عبد المجيد**
**باحثة دكتوراة في العلاقات الدولية**
**جامعة القاهرة**

**الملخص:**

تستكشف هذه الدراسة دور القوى المتوسطة في تشكيل السياسة الخارجية المناخية، مع التركيز على الهند والبرازيل كدولتين متوسطتين ذات نفوذ عالمي متزايد. تهدف إلى تحليل الاستراتيجيات التي تتبعها هذه الدول لمواجهة تغير المناخ، وكيفية موازنتها بين المصالح الوطنية والضغوط الدولية، وتُظهر الدراسة أن القوى المتوسطة تعتمد على أدوات مثل الدبلوماسية المتخصصة وبناء التحالفات والاستفادة من الخبرة الفنية لتعزيز نفوذها في المفاوضات المناخية، ومع ذلك تواجه هذه الدول تحديات كبيرة، بما في ذلك القيود المحلية والتحولات السياسية الداخلية التي تؤثر على دورها العالمي.

من خلال دراسة حالتي الهند والبرازيل، تخلص الدراسة إلى أن الاتساق في السياسات، ومواءمة الأهداف المحلية مع الدولية، وإدارة التحالفات بشكل مرن، هي عوامل حاسمة لنجاح القوى المتوسطة في تشكيل سياسة المناخ العالمية. تُظهر الهند نهجًا متسقًا يركز على الطاقة المتجددة والتنمية، بينما تواجه البرازيل تحولات سياسية أثرت على مصداقيتها المناخية. تُقدم الدراسة توصيات لتعزيز دور القوى المتوسطة في الحوكمة العالمية للمناخ منها ضرورة الاتساق والرؤية طويلة الأجل، ومواءمة السياسات المحلية والدولية الأمر الذي يعمل على تعزيز المصداقية والتأثير، وكذلك تحقيق التوازن بين المصالح والتحالفات المختلفة، وضرورة إدراك أن السياسة المحلية يمكن أن تغير بسرعة الدور العالمي للبلد وسمعته فيما يتعلق بقضايا المناخ، فيتعين على القوى المتوسطة إدارة القيود المحلية مع الحفاظ على المشاركة الدولية.

Abstract:

This study explores the role of middle powers in shaping climate foreign policy, focusing on India and Brazil as two middle powers with growing global influence. It aims to analyse the strategies these countries pursue to address climate change, and how they balance national interests with international pressures. The study shows that middle powers rely on tools such as specialized diplomacy, coalition building, and leveraging technical expertise to enhance their influence in climate negotiations. However, these countries face significant challenges, including domestic constraints and internal political shifts that impact their global role.

By examining the cases of India and Brazil, the study concludes that policy coherence, aligning domestic and international goals, and managing alliances flexibly are critical factors for middle powers to succeed in shaping global climate policy. India demonstrates a consistent approach focused on renewable energy and development, while Brazil faces political shifts that have affected its climate credibility. The study provides recommendations to enhance the role of middle powers in global climate governance, including the need for consistency and long-term vision, and the alignment of domestic and international policies, which enhances credibility and influence, as well as achieving a balance between different interests and alliances, and the need to realize that domestic politics can quickly change a country's global role and reputation regarding climate issues. Middle powers must manage domestic constraints while maintaining international engagement.

## مقدمة :

تحتل القوى المتوسطة في النظام الدولي مكانة متميزة بين القوى العظمى والدول الصغرى، وعلى خلاف القوى العظمى التي تهيمن على السياسة العالمية والتفاعلات الدولية من خلال القوة العسكرية والاقتصادية (وفي بعض الأحيان القوى الناعمة والقوى الذكية)، أو الدول الصغيرة التي تقع في هامش النظام الدولي، تتميز القوى المتوسطة بقدرتها على ممارسة نفوذ غير متناسب مع حجمها أو مواردها فهي تتمتع بقدرة على تشكيل الديناميكيات الإقليمية وكذا التأثير على الشؤون العالمية، ولهذا يُنظر إليها على أنها وسيط يسد الفجوة بين القوى العظمى والدول الأصغر. وقد بدأت تلك القوى في الظهور كفواعل مؤثرة في النظام في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث لعبت دورًا محوريًا في تأسيس المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. وتطورت الآن فلم تعد القوى المتوسطة تُعرف بقدراتها المادية أو موقعها الجغرافي، بل أصبحت تتميز بشكل كبير بنشاطها الدبلوماسي، ريادة الأعمال، والقدرة على بناء تحالفات متخصصة في قضايا محددة. (Malamud, 2011, p. 2)

ومع تزايد وضوح تأثيرات تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، من حرائق الغابات المدمرة في أستراليا والأمازون وتركيا، إلى موجات الحر القياسية في أوروبا، أصبحت الحاجة إلى عمل عالمي منسق أكثر إلحاحًا من أي وقت سابق. ومع ذلك، لا تزال هناك انقسامات كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية حول كيفية معالجة هذا التهديد الوجودي. وفي هذا السياق، تتمتع القوى المتوسطة بفرصة فريدة للعب دور بناء في تشكيل الاستجابة الدولية لتغير المناخ. فيمثل تغير المناخ أحد القضايا/المجالات السياسية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للقوى المتوسطة حيث تمتلك القدرة على لعب دور كبير في تشكيل سياساته والاستفادة من موقعها لسد الفجوات بين الدول المتقدمة والنامية والدفع نحو تبني سياسات عالمية في هذا المجال. وتسعى هذه المقالة إلى تطوير إطار نظري لفهم وتحليل سلوك السياسة الخارجية للقوى المتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على كيفية تعامل هذه الدول مع قضية تغير المناخ. من خلال دراسة حالتي الهند والبرازيل – وهما قوتان متوسطتان مهمتان تتمتعان بنفوذ عالمي متزايد – يمكن التعرف على الاستراتيجيات والتحديات التي تواجهها هذه الدول في تشكيل سياسة المناخ الدولية.

هـذا، وتفـترض الدراسـة أن القـوى المتوسـطة تسـتخدم اسـتراتيجيات متنوعـة في سياساتها الخارجية تجاه قضية تغير المناخ تسمح لها بتعظيم نفوذها بما يتجاوز قدراتها المادية من خلال العمل كجسور تواصل، ورواد أعمال ومنظمي تحالفات، بما يمكنها من قيادة مفاوضات المناخ الدولية بطرق تعكس مصالحها وقيمها الوطنية. وفي هذا السياق يجدر التأكيد على أن هذه الدول أيضًا في تحقيقها لذلك الهدف تواجه عدة تحديات من بينها الموازنة بين طموحاتها المناخية وأولويات السياسة الخارجية الأخرى والقيود السياسية المحلية.

**ثانيًا: الإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية للقوى المتوسطة**

ينطلق منظرو القوى المتوسطة من افتراض أن النظام الدولي يتميز بالفوضى حيث يجب على الدول الاعتماد على نفسها لضمان أمنها وبقائها، وبالتعددية القطبية مع وجود مراكز متعددة للقوة والنفوذ، فهناك مركز للقوة على المستوى الدولي، ومراكز على مستوى الأقاليم. كما يفترضوا أن القوى المتوسطة تحتل مكانة متميزة في النظام الدولي كونها تمتلك موارد ومقدرات تكفي لتمارس النفوذ الإقليمي ولكنها محدودة لا تكفي لتكون قوى كبرى قادرة على ممارسة النفوذ عالميًا.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تتعدد المعايير التي على أساسها يتم تصنيف الدول حسب مستوى قوتها، فهناك من يركز على القدرات المادية القابلة للقياس التي تمتلكها القوى المتوسطة مقارنة بالقوى العظمى والدول الصغيرة (مثل حجم السكان والإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي وغيرها، ولكن هذا النهج يُنتقد لعدم وجود ارتباط بين حجم دولة ووضعها في النظام الدولي وسلوك دبلوماسيتها، أو ما تمتلكه من موارد وكيف تتصرف الدول أو تستجيب للضغوط الخارجية) أو نهج الأنماط السلوكية (ويركز هذا النهج على نمط القيادة مثل بناء التحالفات والتعاون باستخدام القيادة الريادية وأو التقنية – entrepreneurial and/or technical leadership وينتقد هذا النهج لعدة أسباب منها أن تعريفهم للقوى المتوسطة مستقى من عدد قليل من الدول الغربية وبالتالي يستبعد الدول غير الغربية ذات الموارد المماثلة) أو التعريف الذاتي (وفق هذا التصنيف، يقتصر مفهوم القوة المتوسطة على الدول التي يزعم قادتها أن دولهم تتمتع بدور خاص كقوة متوسطة

وتعمل على تنمية هوية القوة المتوسطة في السياسة الخارجية وتستخدمها كأداة لدعم المطالبات بالاعتراف بها بهذا المعنى. ويعيب هذا التصنيف أنه لا يقدم أساسًا ثابتًا لتحديد الدول التي ينبغي إدراجها في هذه الفئة، وهل تفقد قوة متوسطة هذه المكانة إذا توقفت القيادة الجديدة عن تعريف ذاتها بهذا المصطلح، وهل يمكن لأي دولة أن تزعم أنها قوى متوسطة بغض النظر عن حجمها أو قدراتها؟).
(Edström & Westberg, 2020;Efstathopoulos, 2018, pp. 3-9)

وفي هذه الدراسة سيتم تعريف القوى المتوسطة على أنها الدول التي تمتلك قدرات مادية كبيرة ولكنها غير مهيمنة، ودرجة من النفوذ والقيادة الإقليمية، المشاركة النشطة في المؤسسات والدبلوماسية متعددة الأطراف وتصور ذاتي عن نفسها كقوة متوسطة ذات مصالح عالمية. يسمح هذا التعريف متعدد الجوانب بفهم أكثر شمولاً للقوى المتوسطة وكيف تدرك دورها في النظام الدولي وما إذا كان هذا الإدراك يتماشى مع قدراتها المادية وسلوكياتها، ويوضح ضمنيًا أن القوى المتوسطة ليست ثابتة فتطور/ تغير بُعد أو أكثر من أبعاد التعريف يمكن أن يؤدي بالتبعية إلى تغير تصنيفها.

ومن هذا التعريف يمكن القول إن القوى المتوسطة تتسم بعدة خصائص، منها امتلاك موارد اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية كافية لممارسة النفوذ على الساحة الدولية، على الرغم من أنها لا تضاهي القوى العظمى، والسعي إلى تبني سياسات خارجية نشطة وتشكيل المعايير والمؤسسات العالمية خارج منطقتها المباشرة، مع ميل الكثير من هذه الدول إلى التخصص في مجالات قضايا محددة حيث يمكنها تطوير الخبرة وتعظيم نفوذها. وتتسم أيضًا بتفوقها في تشكيل وقيادة تحالفات من الدول ذات التفكير المماثل لتعزيز الأهداف المشتركة، وقدرتها على العمل كرواد أعمال معياريين (قيميين) يروجون لأفكار وممارسات جديدة في الحوكمة العالمية، هذا بالإضافة إلى عملها كجسور بين القوى العظمى أو بين الدول المتقدمة والنامية.
(Oosterveld & Torossian, 2018)

وبالرغم من الخصائص المشتركة المتعددة التي تتسم بها القوى المتوسطة، إلا أنه يوجد أنواع مختلفة من القوى المتوسطة، فإذا ما تم تصنيفها بناءً على تركيزها الاستراتيجي وقدراتها يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- القوى ذات الطموح العالمي (Aspiring Global Powers): وهي تلك التي تسعى إلى اكتساب الاعتراف العالمي من خلال: (1) زيادة الاستثمار في القدرات الصلبة لتعزيز مكانتها عالميًا وهو ما قامت به الهند والبرازيل على سبيل المثال، حيث عملتا على امتلاك قدرات بحرية وسيبرانية أكبر لتعزيز مكانتهما العالمية. (2) لعب دور قيادي في إدارة قضايا ذات طبيعة عالمية، فدور الذي تلعبه الهند في التحالف الدولي للطاقة الشمسية يعكس طموحها لقيادة مبادرات المناخ العالمية، وفي ذات السياق تستفيد البرازيل من دورها في منظمة معاهدة التعاون في الأمازون للتحقيق حوكمة بيئية عالمية. كما أن كلا لدولتين تدافعان عن سياسات مناخية عادلة تحقق التوازن بين احتياجات التنمية والالتزامات البيئية.

- القوى الإقليمية (Regional Powers): وهي تلك التي تسعى للحفاظ على الاستقرار والنفوذ داخل منطقتها أو إقليمها الجغرافي دون رغبة في التوسع عالميًا أو التأثير دوليًا، ومثال على ذلك النوع إندونيسيا والدور الذي تلعبه في رابطة دول جنوب شرق آسيا، ودور جنوب أفريقيا القيادي في الاتحاد الأفريقي. هذه القوى تعطي الأولوية للتعاون الإقليمي وغالبًا ما تعمل كممثل للإقليم أو متحدث باسم المصالح الإقليمية في المنتديات الدولية.

- القوى المتخصصة (Niche Powers): بعض الدول المتوسطة تركز على تخصص أو مجال محدد مثل المناخ، أو المساعدات الإنسانية أو حفظ السلام، لتأكيد قيادتها لهذا المجال، مثل قيادة السويد لمجال نزع التسلح النووي والحد من الأسلحة، اهتمام هولندا بإدارة المياه، واهتمام كندا والنرويج بمجال حفظ السلام وحقوق الإنسان وغيرها من الأمثلة. (Henrikson, n.d., pp. 75–82; Cooper, n.d., pp. 5–6)

وتستند القوى المتوسطة في سياستها الخارجية على مجموعة من المبادئ، أولها إعطاء الأولوية للأمن والبقاء في النظام الدولي الفوضوي واعتماد استراتيجيات تضمن تحقق ذلك، بجانب اعتمادها على المشاركة المؤسسية، أي الانخراط بفاعلية في المؤسسات والمنتديات الدولية لتعزيز التعددية والتعاون والحوكمة العالمية. ومن المبادئ أيضًا ضرورة إبراز هويتها الوطنية وقيمها ومعايرها لتأكيد دورها ونفوذها

في المجتمع الدولي بجانب ترويجها بنشاط للمعايير العلمية مثل حقوق الإنسان والاستدامة البيئية وتسوية الصراعات وبناء السلام، وغيرها. ويضاف لذلك ميلها إلى التنويع والتحوط من خلال اعتماد دبلوماسية متعددة الاتجاهات والأطراف، فهي تحرص على تطوير علاقات مع فواعل متعددين لتقليل الاعتماد على فاعل بعينه، ولتعزيز قدرتها على المناورة الاستراتيجية كما تعمل على ربط مجالات السياسة المختلفة بحيث تتمكن من الاستفادة من نقاط قوتها في مجال واحد لكسب النفوذ في مجالات أخرى. ومن المبادئ أيضًا التعددية والميل إلى بناء إجماع، فغالبًا ما تعمل القوى المتوسطة كوسطاء وتعزز الحوار والتعاون في النزاعات الدولية وهو ما يتجلى في مشاركتها النشطة في المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، والإقليمية والتي تسعى فيها إلى مواجهة وفي بعض الأحيان تقييد أحادية القوى العظمى.

وتتعدد أهداف السياسة الخارجية للقوى المتوسطة، فهي تهدف كما أُشير إلى الحفاظ على أمنها وبقائها في النظام الدولي ذو الطبيعة الفوضوية، وتسعى إلى ممارسة النفوذ الإقليمي وتعزيز قيمها في جوارها المباشر، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مصالحها الاقتصادية ورفاهيتها. كما تهدف أيضًا إلى تعزيز الحوكمة والتعاون العالميين عبر مشاركتها في المؤسسات والمنتديات الدولية. من عرض تلك الأهداف يتبين أن القوى المتوسطة تتبنى أكثر من نهج في ذات الوقت، فهمي تتبنى النهج الواقعي من خلال إعطائها الأولوية للأمن والبقاء في نظام دولي فوضوي، وتتبنى نهجًا ليبراليًا من خلال ترويجها للتعددية والتعاون والحوكمة العالمية، بجانب النهج البنائي عبر تركيزها على المعايير والقيم وتعزيزها لهويتها وقيمها الوطنية

وتستخدم القوى المتوسطة عادة مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وتشمل هذه الدبلوماسية المتخصصة، وبناء التحالفات، والتوازن، والقيادة الإقليمية، وريادة الأعمال، والاستخدام الاستراتيجي للمساعدات الإنمائية.

- بناء التحالفات والتعددية (Coalition Building and Multilateralism): تهتم القوى المتوسطة بالعمل من خلال المؤسسات متعددة الأطراف وبناء تحالفات متنوعة. فالمشاركة النشطة في المنظمات الإقليمية والعالمية، وتشكيل تحالفات حول قضايا محددة، والعمل كجسور بين القوى العظمى والدول الأصغر حجمًا هي

تكتيكات مركزية لتلك الدول. إن دور أستراليا في تشكيل مجموعة كيرنز (Cairns Group) للدفاع عن إصلاح التجارة الزراعية (GATT/WTO system) هو مثال على تطبيق هذه الاستراتيجية. (Capling, 2001, pp. 171–172)

- قيادة القضايا (Issue Leadership): تركز العديد من القوى المتوسطة على قضايا عالمية محددة حيث يمكنها ممارسة النفوذ والتفوق على وزنها في تلك القضايا. فمن خلال الدفاع عن قضايا معينة، أو تطوير الخبرة المتخصصة، أو استضافة المفاوضات الدولية، فإنها تخلق مساحات حيث يمكنها لعب دور قيادي. على سبيل المثال، توضح قيادة كندا لمعاهدة حظر الألغام الأرضية كيف يمكن للقوى المتوسطة بناء تحالفات حول المصالح المشتركة من خلال تركيز الموارد على المجالات الرئيسية. (Henrikson, n.d., pp. 75–82)

- التوازن والتحوط (Balancing and Hedging): إن احتلال موقع وسيط يتطلب في كثير من الأحيان من القوى المتوسطة الحفاظ على علاقات مع قوى كبرى متعددة. وهذا يتطلب تنويع الشراكات الاقتصادية والأمنية والمشاركة في المبادرات الإقليمية المتداخلة. ويجسد هذا النهج التوازن الدقيق الذي تبنته سنغافورة بين الولايات المتحدة والصين، مع الحفاظ على علاقات قوية مع الشركاء الإقليميين. (Tan, 2009, pp. 35–38)

- الزعامة والتكامل الإقليميان: من خلال تعزيز النفوذ داخل مناطقها، تعمل القوى المتوسطة على تعزيز التكامل الاقتصادي، والتوسط في النزاعات، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. فدور البرازيل القيادي في تعزيز التكامل في أميركا الجنوبية من خلال الميركوسور (MERCOSUR) واتحاد دول أميركا الجنوبية مثال بارز على كيفية ترجمة النفوذ الإقليمي إلى نفوذ دبلوماسي أوسع. (Malamud, 2011, pp. 5–6)

- ريادة الأعمال المعيارية (Norm Entrepreneurship) والقوة الناعمة: غالبًا ما تشكل القوى المتوسطة المعايير الدولية وتستعرض القوة الناعمة (القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين) من خلال الترويج لقيم معينة، والاستثمار في الدبلوماسية الثقافية، والاستفادة من شبكات الشتات. (Nye, 2004, p. 5) إن الترويج الذي تقدمه كوريا الجنوبية لثقافتها من خلال "الموجة الكورية – Hallyu/

the Korean wave" يعد مثالًا واضحًا على الكيفية التي يمكن بها لمبادرات القوة الناعمة أن تعزز النفوذ الإقليمي وتؤثر على علاقاتها الدولية (فقد أدى انتشار هذه الموجة إلى تخوف كل من اليابان، الصين، وتايوان من هيمنة الثقافة الكورية وتقويض ثقافاتهم وبالتبعية صناعاتهم ومصالحهم الاقتصادية بما دفعهم بدء موجة معادية سُميت "Anti-Hallyu". (Kim, 2024) وكذا الدور الذي تلعبه إندونيسيا كرائد أعمال لمعايير الصداقة والتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادي لتحقيق مصالحها وأولوياتها الوطنية من جانب والقيادة الإقليمية من جانب آخر، ولتحقيق ذلك أنشأت على سبيل المثال المنصة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز معايير الصداقة والتعاون. (Putra et al., 2024)

- الاستخدام الاستراتيجي للمساعدات الإنمائية والدبلوماسية الاقتصادية: إن المساعدات الخارجية والشراكات الاقتصادية تستخدمها القوى المتوسطة كأدوات للتأثير. فتعمل القوى المتوسطة من خلال استهداف المساعدات للمناطق الاستراتيجية، والاستفادة من العلاقات الاقتصادية لتحقيق مكاسب دبلوماسية، وتعزيز الصناعات الوطنية في الخارج، على تعزيز حضورها العالمي. ويوضح انخراط تركيا المتزايد في أفريقيا هذا النهج الاستراتيجي. (Putra et al., 2024)

وبرغم الدور الذي تلعبه وما تمتلكه القوى المتوسطة من قدرات، إلا أنها تواجه تحديات عديدة أمام تعزيز نفوذها ومكانتها وتحقيق أهدافها منها تحدي الاعتراف، حيث يعتمد نفوذ القوى المتوسطة بالأساس على الاعتراف من جانب القوى العظمى والدول الصغرى، فيمكن أن تؤدي الفجوة بين تطلعاتها ونفوذها الفعلي المعترف به إلى خلق حالة من عدم الاستقرار وعرقلة تحقق أهدافها، وأبرز مثال تطبيقي على ذلك التحديات التي تواجهها البرازيل أمام حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن. ومن التحديات أيضًا امتلاكها المرونة والقدرة على التكيف باستمرار مع التغيرات التي تحدث في النظام الدولي، فقد تواجه ضغوطًا لاختيار جانب في المنافسات بين القوى العظمى أو الانخراط في الصراعات التي لا تستطيع السيطرة عليها، أو مواجهة التهديدات التي تطرأ على الساحة الدولية كالتهديدات الأمنية والأزمات البيئية على سبيل المثال واستغلالها والاستفادة مما توفره من فرص، بجانب المرونة في استخدام القوة الناعمة والصلبة حسبما يقتضي الأمر.

وهذا يقودنا إلى تحدٍ آخر متمثل في قيود الموارد والذي يوجب عليها أن تحدد أولوياتها وفق مواردها الدبلوماسية والمادية بحذر/بدقة لأنها لا تستطيع أن تضاهي النطاق العالمي للقوى العظمى مما يتطلب منها في بعض الأحيان المقايضة بين أهداف سياستها الخارجية المختلفة. ومن بين التحديات المهمة التي تواجهها القوى المتوسطة هو التوازن الداخلي والخارجي، أي موازنة الطموحات الدولية مع المعطيات والحقائق المحلية والرأي العام، فقد تواجه مبادرات السياسة الخارجية الطموحة المقاومة من قبل الرأي العام إذا ما اعتُبِرت أنها تأتي على حساب الأولويات المحلية. والموازنة بين الفرص والقيود، أي تحقيق التوازن بين القيود التي تفرضها الموارد المحدودة والبيئات الاستراتيجية الصعبة، والفرص التي توفرها القدرات المتخصصة، والمهارات الدبلوماسية، والديناميكيات العالمية المتطورة. فتتطلب الدبلوماسية الناجحة للقوى المتوسطة وعيًا بهذه القيود ونهجًا استراتيجيًا للاستفادة من نقاط القوة. على سبيل المثال، قد تركز القوة المتوسطة ذات الموارد الاقتصادية القوية ولكن القدرات العسكرية المحدودة على الدبلوماسية الاقتصادية ومساعدات التنمية لبناء النفوذ، في حين تشارك أيضًا في ترتيبات الأمن الجماعي لمعالجة القيود العسكرية. ويجسد الجمع بين المشاركة الاقتصادية القوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتحالف الأمني القوي مع الولايات المتحدة هذا النهج. وتواجه هذه القوى تحد المنافسات الإقليمية والمقاومة، كما أشير سابقًا واجهت دبلوماسية كوريا الثقافية "الموجة الكورية" مقاومة ورفض من قبل دول الجوار كاليابان والصين وتايلاند التي خشيت من نفوذها المتزايد والذي قد يؤثر على ثقافتها وخصوصيتها، ومن ثم فإن من سعي القوى المتوسطة إلى لعب أدوار قيادية إقليمية والمشاركة العالمية واسعة النطاق عليها أن تتبنى دبلوماسية حذرة لتواجه المنافسة أو المقاومة المحتملة من القوى الأخرى.

**ثالثًا: السياسة الخارجية للهند والبرازيل تجاه قضية تغير المناخ:**

يمثل تغير المناخ فرصة للقوى المتوسطة، لأنه يتطلب تعاونًا عالميًا ولكنه يتميز بانقسامات كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية. ومن بين هذه القوى، تبرز الهند والبرازيل كقوتين متوسطتين من أكثر القوى المتوسطة أهمية وتأثيرًا في تشكيل أجندة المناخ العالمية. وفي حين تواجه الدولتان تحديات مماثلة كاقتصادات نامية كبيرة ذات ملفات انبعاثات متزايدة، فإن نهجيهما في السياسة الخارجية للمناخ مختلف نسبيًا.

لإيضاح ذلك يتم في هذه الدراسة عقد تحليلاً مقارنًا للسياسة الخارجية المناخية للهند والبرازيل كقوى متوسطة من خلال العدسة النظرية للسياسة الخارجية للقوى المتوسطة، لإيضاح كيف شكلت سياقاتهما الجيوسياسية، والضغوط المحلية، والأولويات الاستراتيجية مشاركتهما في هذه القضية العالمية الحرجة. بالإضافة إلى تناول استراتيجيات كل من الهند والبرازيل والفرص والتحديات التي تواجههما في تشكيل حوكمة المناخ العالمية.

**1.لماذا تعد الهند والبرازيل قوى متوسطة:**

بادئ ذي بدء، تعتبر الهند والبرازيل قوى متوسطة بسبب مكانتهما المتوسطة في التسلسل الهرمي للقوى العالمية وقدرتهما على ممارسة نفوذ غير متناسب في مجالات محددة من العلاقات الدولية. وينبع تصنيف الهند كقوة متوسطة من قدراتها الكبيرة ولكن غير المتكافئة في مجال القوة. وباعتبارها أكبر ديمقراطية في العالم ومن بين الدول الأكثر سكانًا، وسادس أكبر اقتصاد من حيث الناتج المحلي الإجمالي، تتمتع الهند بنفوذ دبلوماسي وسياسي واقتصادي كبير. ومع ذلك، فإن نصيب الفرد في الدخل ومؤشرات التنمية لا تزال منخفضة نسبيًا، مما يضعها ضمن نطاق دول الجنوب العالمي. إن نهج الهند في التعامل مع العلاقات الدولية يعكس استراتيجية القوة المتوسطة، من خلال تأكيدها على التعددية من خلال مشاركتها النشطة في المنتديات مثل مجموعة العشرين ومجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) على سبيل المثال لا الحصر. وفي مجال حوكمة المناخ، تظهر قيادة الهند في التحالف الدولي للطاقة الشمسية قدرتها على الدفاع عن قضايا محددة وتعبئة الدعم العالمي لهذه القضية.

وعلى نحو مماثل، تُعد البرازيل قوة متوسطة بسبب كونها ثاني عشر أكبر اقتصاد في العالم، بجانب امتلاكها قوة ناعمة كبيرة من خلال صادراتها الثقافية، وهيمنتها الإقليمية في أميركا الجنوبية وقيادتها في القضايا البيئية العالمية. وباعتبارها أكبر دولة في أميركا اللاتينية، تمارس البرازيل نفوذًا كبيرًا داخل المنظمات الإقليمية مثل ميركوسور واتحاد دول أميركا الجنوبية كما أشير سابقًا. كما أنها عضوًا في مجموعة البريكس أيضًا، ولديها تطلعات إلى تحقيق نفوذ عالمي أكبر مثل أن يصبح لها مقعد دائم في مجلس الأمن. وعلى الصعيد العالمي، تمنح الموارد الطبيعية الهائلة التي

تمتلكها البرازيل، وخاصة غابات الأمازون المطيرة، مكانة فريدة في مفاوضات المناخ. هذا وقد لعبت البرازيل تاريخيًا دورًا نشطًا في صياغة الاتفاقيات البيئية الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس.

كلا البلدين يحتلان موقعًا متوسطًا بين العالم المتقدم والعالم النامي، فرغم مواجهتهما تحديات مماثلة في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة كونهما اقتصادات صناعية كبيرة، إلا أنهما يتمتعان بالثقل الدبلوماسي والاقتصادي اللازم للتأثير على صياغة سياسة المناخ العالمية على نحو لا تستطيع الدول النامية الأصغر حجمًا القيام به، مما يعزز من دورهما كجسر بين الشمال والجنوب العالميين في قضايا المناخ.

وبرغم من اختلافاتهما في السياقات الإقليمية والأولويات الجيوسياسية، فإن كلًا من الهند والبرازيل تشتركان في سمات مشتركة تدعم قيامهما بهذا الدور -كقوى متوسطة - كالتركيز على الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وقدرتها على التوسط بين الدول المتقدمة والنامية، وقيادتها في مجالات سياسية محددة تتوافق مع مصالحها المحلية وتطلعاتها العالمية. والجانب الأهم هنا قدرتهما على حشد دعم الدول الصغرى، فباعتبارهما من الدول النامية، فقد انحازتا تاريخيًا إلى كتلة الدول النامية في محادثات المناخ، وكانتا من أشد المدافعين عن مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" -الفكرة القائلة بأن الدول المتقدمة ينبغي لها أن تتولى زمام المبادرة في خفض الانبعاثات نظراً لمسؤوليتها التاريخية عن تغير المناخ- والذي كثيرًا ما وضعهما في خلاف مع الدول المتقدمة، ورغم ذلك ساعدهما على الحصول على دعم الدول الأقل حجمًا.

**2.خلفية تاريخية لكيفية تعاطي البلدين مع قضية تغير المناخ:**

طورت الهند والبرازيل، باعتبارهما قوتين متوسطتين مهمتين، سياسات متميزة في التعامل مع تغير المناخ، والتي تشكلت وفقًا لسياقاتهما التاريخية والاقتصادية والاجتماعية. ففيما يتعلق بالهند، فيمكن إرجاع مشاركة الهند في التعامل مع تغير المناخ إلى فترة ما بعد الاستقلال المبكرة عندما ركزت البلاد على التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر. وكان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 بمثابة أول مشاركة مهمة للهند في المناقشات البيئية الدولية. ومع ذلك، لم

تبدأ الهند في إدراك آثار تغير المناخ على مسار التنمية لديها إلا في تسعينيات القرن العشرين، مع ظهور العولمة والتحرير الاقتصادي. وفي عام 1992، شاركت الهند في قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث التزمت باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد تميز موقف الهند بالتأكيد على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، بحجة أن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية أكبر عن الانبعاثات التاريخية. وقد تعزز هذا الموقف بشكل أكبر أثناء مفاوضات بروتوكول كيوتو، حيث لم تكن الهند - باعتبارها دولة غير مدرجة في المرفق الأول- ملزمة بأهداف خفض الانبعاثات. وعلى المستوى الداخلي قامت بصياغة لقد خطة العمل الوطنية بشأن تغير المناخ لعام 2008 والتي تعد خطوة مهمة في سياسة المناخ الهندية، حيث حددت ثماني مهام تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة مع معالجة تغير المناخ. وتركز هذه المهام على مجالات مثل الطاقة الشمسية، وكفاءة الطاقة، والزراعة المستدامة، والحفاظ على المياه.

أما البرازيل فيُلاحظ أنها طورت سياساتها بشأن تغير المناخ من خلال الجمع بين الأولويات المحلية والالتزامات الدولية والتركيز على الترابط بين الحفاظ على البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وللبلاد تاريخ طويل في النشاط البيئي وركزت سياساتها في البداية على غابات الأمازون المطيرة، التي تلعب دورًا حاسمًا في امتصاص الكربون على مستوى العالم. كانت مشاركة البرازيل في مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 محورية، حيث سلطت الضوء على أهمية التنمية المستدامة والحاجة إلى حماية مواردها الطبيعية. وفي عام 2004، أطلقت البرازيل خطة العمل لمنع ومكافحة إزالة الغابات في الأمازون (PPCDAm)، والتي تهدف إلى الحد من معدلات إزالة الغابات بشكل كبير والتي أسفر عنها انخفاض كبير في إزالة الغابات بحلول عام 2010. وفي عام 2015، قدمت البرازيل مساهمتها الوطنية المحددة المقصودة (INDC) إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ملتزمة بخفض انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري بنسبة 37٪ بحلول عام 2025 مقارنة بمستويات عام 2005. يعكس هذا الالتزام التركيز المزدوج للبرازيل على النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، مع التأكيد على اتباع نهج متوازن لمكافحة تغير المناخ.

### 3.استراتيجيات السياسة الخارجية للدولتين:

#### أ.الدبلوماسية المتخصصة والقيادة لقضايا محددة:

سعت كل من الهند والبرازيل إلى تحديد مكانة خاصة وإظهار القيادة في قضايا محددة تتعلق بالمناخ، لكن مجالات تركيزهما تختلف بشكل كبير. فقد ركزت الهند على قيادتها لمجال الطاقة المتجددة من خلال قيادتها للتحالف الدولي للطاقة الشمسية الذي أطلقه رئيس الوزراء ناريندرا مودي في عام 2015 وهي منظمة قائمة على معاهدة تضمن 121 دولة، وتهدف إلى نشر تقنيات الطاقة الشمسية في البلدان الاستوائية، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا وآسيا. وتتوافق قيادة الهند في هذه المبادرة مع أولوياتها المحلية في توسيع قدرة الطاقة المتجددة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري. من خلال وضع نفسها كقائد عالمي في مجال الطاقة الشمسية، عززت الهند قوتها الناعمة واكتسبت الاعتراف بها كلاعب استباقي في حوكمة المناخ. وسمحت لها قيادة التحالف بأن تشارك خبراتها الفنية المتنامية في هذا المجال وفي ذات الوقت الدعوة إلى زيادة تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب العالمي. وعلاوة على ذلك، تركز الهند على حلول المناخ العادلة والتي تؤكد على المسؤوليات التاريخية للدول المتقدمة عن انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي.

فقد وضعت نفسها في موقع المدافع عن العدالة المناخية والمساواة، حيث دافعت باستمرار عن مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" في مفاوضات المناخ العالمية. (Gupta & Parihar, 2024) وهو ما يتماشى مع التركيز الأوسع للسياسة الخارجية الهندية على التعاون بين دول الجنوب وتمثيل مصالح الدول النامية (تعاون الجنوب -الجنوب)

من ناحية أخرى، تدور الدبلوماسية البرازيلية المتخصصة حول قضايا الغابات واستخدام الأراضي، مستغلة غابات الأمازون التي غالبًا ما يشار إليها باسم "رئة الأرض"، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم المناخ العالمي. واستفادت البرازيل تاريخيًا من سيطرتها على هذا المورد الحيوي لتأكيد زعامتها وقيادتها في المفاوضات المناخية الدولية. على سبيل المثال، خلال قمة الأرض في ريو عام 1992، وضعت البرازيل نفسها كقائد للتنمية المستدامة ومدافع عن مصالح الجنوب العالمي. ومع ذلك، فإن التحولات الأخيرة في السياسة الداخلية للبرازيل قوضت زعامتها البيئية. تحت رئاسة

جايير بولسونارو الذي ركز على الدفاع عن السيادة الوطنية على الأمازون واهتم بدرجة أقل بالقيادة البيئية، وفي عهده ارتفعت معدلات إزالة الغابات في الأمازون، مما أثار انتقادات دولية وأضعف مصداقية البرازيل في مفاوضات المناخ، والتي حاول لولا دي سيلفا بعد ذلك استعادتها من خلال الاهتمام بدور البرازيل ككقائد بيئي. (Gupta & Parihar, 2024)

يعكس هذا التباين بين تأكيد الهند على العدالة المناخية وتركيز البرازيل على قضايا استخدام الأراضي أهمية سياقاتهما الجغرافية والاقتصادية والسياسية المحلية المختلفة في تشكيل استراتيجيات القوى المتوسطة. فالهند، كدولة صناعية سريعة النمو ذات طلب مرتفع على الطاقة، تعطي الأولوية لتأمين مساحة للتنمية ضمن قيود الانبعاثات العالمية. أما البرازيل، بمواردها المتمثلة في الغابات الشاسعة، كانت تنظر تقليديًا إلى دبلوماسية المناخ كفرصة لجذب الدعم والاستثمار الدوليين لجهود الحفاظ على البيئة. بعبارة أخرى، نجحت الهند في موائمة دبلوماسيتها المتخصصة مع الأولويات المحلية والتوقعات الدولية، بينما أدت سياسات البرازيل البيئية إلى خلق توتر واضح بين تطلعاتها العالمية وسياساتها وممارساتها المحلية.

**ب.بناء التحالفات وبناء الجسور بين الدول المتقدمة والنامية**

يُعد بناء التحالفات استراتيجية رئيسية أخرى تستخدمها القوى المتوسطة لتعظيم نفوذها في حوكمة المناخ العالمي. من خلال تنظيم والمشاركة في تحالفات من الدول ذات التفكير المماثل، يمكن للقوى المتوسطة الدفع نحو عمل مناخي أكثر طموحًا والتوسط بين المصالح المتضاربة.

وقد انخرطت الدولتان في جهود بناء التحالفات، ولكن مع شركاء وأهداف مختلفة. فكانت الهند لاعبًا رئيسيًا في مجموعة BASIC (البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين) والتي تم تشكيلها في عام 2009 ليدافع عن مصالح الاقتصادات الناشئة الرئيسية ويطالب في ذات الوقت بتطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة ولكن المتباينة، وتحالف الدول النامية ذات التفكير المماثل (LMDC)، والتي تدافع عن مصالح الدول النامية في مفاوضات المناخ ومقاومة ضغوط الدول المتقدمة لخفض الانبعاثات بشكل كبير. (Hochstetler & Milkoreit, 2014) وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة

الهند في مجموعة العشرين وانخراطها مع البلدان الأفريقية من خلال التحالف الدولي من أجل المناخ يسلط الضوء على جهودها لبناء تحالفات متنوعة تعمل على تعزيز أجنداتها المناخية والتنموية ليس فقط مع الدول النامية بل الكبرى أيضًا، فقد سعت إلى بناء الجسور مع الدول المتقدمة من خلال الشراكات المناخية الثنائية، مثل شراكة الطاقة النظيفة والمناخ بين الهند والولايات المتحدة وفرنسا، والمشاركة بنشاط في المنتديات الدولية مثل منتدى الاقتصادات الكبرى بشأن الطاقة والمناخ. (Hochstetler & Milkoreit, 2014) هذا النهج المتوازن سمح للهد بالحفاظ على تضامنها وعلاقاتها بالدول النامية والمشاركة في حوارات مشتركة مع القوى الكبرى.

على النقيض من ذلك، لعبت البرازيل دورًا أكثر مرونة، حيث كانت في بعض الأحيان تتحالف مع الدول المتقدمة في قضايا مثل آليات السوق للحد من الانبعاثات ووصلت قوة التحالف لدرجة كبيرة مع تقارب بولسنارو ودونالد ترامب خاصة بعد انسحاب إدارة الأخير من اتفاق باريس ووعد الأول بالقيام بالمثل والتراجع عن سياسات مكافحة المناخ، وفي أحيان أخرى تنضم إلى تكتلات الدول النامية والدول الصاعدة مثل مجموعة (BASIC) ومنظمة معاهدة تعاون الأمازون للدفاع عن سياسات مناخية عادلة وتعزيز التنمية المستدامة في محاولة منها لوضع نفسها كجسر بين الشمال والجنوب. (Kasa, 2013) أي أن جهود بناء التحالفات في البرازيل أقل اتساقًا نسبيًا من جهود الهند مع الدول النامية التي تعكس تصورها لذاتها كزعيمة للجنوب العالمي، مما يوضح آثار التحولات في السياسة الداخلية والأولويات الاستراتيجية المتغيرة. فتحول البرازيل أدى إلى عزلها عن العديد من حلفائها التقليديين من الدول النامية في محادثات المناخ وحد من قدرتها على لعب دور الوسيط بين الشمال والجنوب العالميين، بل وأدى كذلك صعوبة بنائها تحالفات أو التوسط بين المصالح المتنافسة.

هذا ويمكن القول إن قيام الدول المتوسطة بالحفاظ على التوازن الدقيق أمر في غاية الأهمية لتحقيق أهدافها، فبناء التضامن الدول ذات التفكير المتماثل يمكن أن يعزز النفوذ ولكن يجب أن يكون متوازنًا مع القدرة على التعامل بشكل بناء مع الفواعل الأخرى وبخاصة القوى الكبرى. نجاح الهند في تحقيق هذا التوازن سمح لها بالحفاظ على نفوذها عبر مجموعات مختلفة (كبرى وصغرى) وتعثر البرازيل في تحقيقه أدى إلى تقييد خياراتها الدبلوماسية

**ت.التركيز على التعددية والمؤسسات الدولية**

غالبًا ما تؤكد القوى المتوسطة على التعددية والمشاركة النشطة في المؤسسات الدولية كوسيلة لتقييد القوى الكبرى وتعظيم نفوذها وللتأثير على الحوكمة العالمية. وقد استخدمت كل من الهند والبرازيل منصات متعددة الأطراف لتشكيل أجندة المناخ العالمية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الاهتمام والمشاركة والنجاح. فقد تميز انخراط الهند في حوكمة المناخ متعددة الأطراف بدفاعها عن العدالة المناخية ومشاركتها النشطة في عملية صياغة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وكذا في مفاوضات المناخ. وفي مؤتمر المناخ في باريس عام 2015، لعبت الهند دورًا محوريًا في تأمين الأحكام التي تعترف بالمسؤوليات المتباينة للدول المتقدمة والنامية، ويمتد تأكيد الهند على التعددية إلى ما هو أبعد من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ليشمل مشاركتها في منتديات مثل مجموعة العشرين ومجموعة البريكس. ومن خلال هذه المنصات، سعت الهند إلى دمج اعتبارات المناخ في المناقشات الأوسع نطاقًا حول التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي كما عمدت إلى الدفع باتجاه اتخاذ القرارات من خلال عمليات شاملة قائمة على الإجماع واسع النطاق بدلًا من الاكتفاء بالتحرك في إطار التجمعات الأصغر للاقتصادات الكبرى. (Jörgensen et al., 2015, pp. 267–283) وفي الوقت نفسه، كانت الهند على استعداد أيضًا للمشاركة في المنتديات المتعددة الأطراف مثل منتدى الاقتصادات الكبرى بقيادة الولايات المتحدة بشأن الطاقة والمناخ (والذي اعتبره البعض تحايل على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) عندما يتوافق ذلك مع مصالحها. وقد استخدمت هذه المساحات لبناء علاقات مع الشركاء الرئيسيين مع الإصرار على اتخاذ القرارات الرسمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. هذا النهج البراجماتي يسمح للهند بالتأثير في المناقشات في منتديات متعددة مع الدفاع عن أولوية عملية الأمم المتحدة. (Sengupta, n.d.)

وبالمثل أكدت البرازيل على التعددية في سياستها الخارجية بشأن المناخ. تاريخيًا، كانت البرازيل مشاركًا نشطًا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من الاتفاقيات البيئية الدولية. فقد لعبت دورًا رئيسيًا في تطوير آلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو، واستضافت قمة الأرض عام 1992 ومؤتمر ريو20+

عام 2012 يؤكد التزامها بالتعددية، ولعب الدبلوماسيون دورًا مؤثرًا في المفاوضات الفنية بشأن قضايا مثل حساب الكربون الناتج عن الغابات (forest carbon 4-accounting). (Viola, 2013, pp. 3) مع ذلك، في ظل إدارة بولسونارو (2019-2022)، تضاءل انخراط البرازيل مع مؤسسات المناخ المتعددة الأطراف وبالتبعية قلت نفوذها في مفاوضات المناخ المتعددة الأطراف ما أدى الانتقادات الدولية لطريقة تعامل البرازيل مع إزالة الغابات في الأمازون إلى إضعاف مكانتها في حوكمة المناخ العالمية، وذلك بسبب تبني القيادة السياسية لموقف أكثر قومية. (Toni & Chaves, 2022) وبعودة للولا دي سيلفا مرة أخرى إلى الرئاسة جددت البرازيل التزامها بالجهود المناخية متعددة الأطراف. (Oh, n.d.)

إن مقارنة استراتيجيات الهند والبرازيل المتعددة الأطراف تسلط الضوء على التفاعل بين العوامل المحلية والدولية في تشكيل دبلوماسية القوى المتوسطة. فيتماشى دعم الهند المستمر للعمليات التي تقودها الأمم المتحدة مع تأكيدها الطويل الأمد على إصلاح الحوكمة العالمية لإعطاء الدول النامية صوتًا أقوى. أما الانخراط المتقلب للبرازيل في المؤسسات المناخية المتعددة الأطراف يعكس تحولاتها السياسية المحلية وتغير تصوراتها لكيفية خدمة التعاون الدولي للمصالح الوطنية. وفي حين نجحت الهند في الاستفادة من المنصات المتعددة الأطراف لدفع أجندتها المناخية، فإن الخلافات البيئية الأخيرة في البرازيل قيدت قدرتها على القيام بذلك بشكل فعال.

**ث.الموازنة بين القيود المحلية والتوقعات الدولية**

إن أحد التحديات المركزية التي تواجه القوى المتوسطة في حوكمة المناخ هو موازنة القيود المحلية الاقتصادية والسياسية مع التوقعات والضغوط الدولية. وتواجه كل من الهند والبرازيل ضغوطًا كبيرة في هذا الصدد، نظرًا لوضعهما كاقتصادين ناميين كبيرين مع احتياجات تنمية محلية كبيرة ومستويات انبعاثات متزايدة وضغوط دولية لاتخاذ إجراءات مناخية أكبر.

إن السياسة الخارجية المناخية للهند تعكس جهودها لموازنة هذه الضغوط، فعلى الصعيد المحلي، تواجه الهند تحدي تلبية احتياجاتها من الطاقة مع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ومواجهة الدوائر الانتخابية المحلية التي تقاوم في أحيان

كثيرة سياسات المناخ، وفي ذات الوقت تبني سياسات لا تعوق التخفيف من حدة الفقر والنمو الاقتصادي. فقد أدى النمو الاقتصادي السريع في الهند إلى زيادة الطلب المتزايد على الطاقة، حيث لا يزال الفحم يمثل جزءًا كبيرًا من مزيج الطاقة لديها. ويشكل هذا الاعتماد على الوقود الأحفوري أحد أهم التحديات في مواءمة أهداف التنمية الوطنية مع أهداف المناخ العالمية. ونجحت الهند في موازنة هذه الضغوط إلى حد كبير من خلال صياغة سياسات مناخية تتماشى مع أهدافها التنموية فقد حددت الحكومة أهدافًا طموحة في مجال الطاقة المتجددة مثل هدف تحقيق 450 جيجاوات من سعة الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 وقامت باستثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة. وقطعت شوطًا كبيرًا في هذا المجال، مع تأكيدها الدائم على أن القضاء على الفقر يظل أولويتها القصوى أي أنها تحاول تحقيق نمو محلي مع مقاومة الضغوط لفرض إجراءات أكثر صرامة تقيد نموها. وعلى الصعيد الدولي، سعت الهند إلى وضع نفسها كقائدة في العمل المناخي مع التأكيد على مبدأ المساواة والحاجة إلى أن تفي البلدان المتقدمة بمسؤولياتها التاريخية. ومن خلال وضع نفسها كصوت للجنوب العالمي، نجحت الهند في مواءمة أولوياتها المحلية مع أجندتها المناخية الدولية، وتأمين الدعم المالي والتكنولوجي من الدول المتقدمة من خلال آليات مثل صندوق المناخ الأخضر. هذا وتجدر الإشارة إلى أنها لم تصل بعد إلى تحقيق اشتراطات باريس فيما يتعلق بتخفيض الانبعاثات، مما يضعها في بعض الأحيان خلاف مع الدول المتقدمة التي تدفع باتجاه تخفيضات أكثر طموحًا للانبعاثات من الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، وهو ما تعترض عليه الهند تمسكًا بحقها في تحقيق التنمية ورؤيتها أن المسبب الأساسي لهذه الأزمة في الدول الكبرى بالأساس. (Mitra et al., 2022, p. 12)

وفيما يتعلق بالتوازن المحلي والدولي للبرازيل، فقد كان أكثر تقلبًا. فقد أدى اعتماد البرازيل الاقتصادي على الزراعة والثروة الحيوانية – القطاعات المرتبطة غالبًا بالانبعاثات العالية – إلى تعقيد التزاماتها المناخية. بالإضافة إلى ذلك، برزت إزالة الغابات في غابات الأمازون المطيرة كقضية بالغة الأهمية، مع عواقب كبيرة على انبعاثات الكربون العالمية والتنوع البيولوجي. فبموجب اتفاق باريس، تعهدت البرازيل بتحقيق إزالة الغابات غير القانونية بنسبة صفرية واستعادة 12 مليون هكتار من

الغابات بحلول عام 2030. ومع ذلك، فإن التحولات السياسية في ظل إدارة بولسونارو قوضت هذه الالتزامات، مما أدى إلى زيادة معدلات إزالة الغابات والانتقادات الدولية. فخلال فترات الحكم اليساري، كانت تتبنى البرازيل سياسات مناخية أكثر طموحًا وسعت إلى الاعتراف الدولي بجهودها. (Viola, 2013) وعلى النقيض من ذلك، خلال القيادة اليمينية، وخاصة خلال سنوات بولسونارو، كانت المصالح الاقتصادية المحلية المتعلقة بالزراعة واستخراج الموارد لها الأسبقية على المخاوف المناخية، تجلى هذا في تحالفه مع القطاعات غير القانونية للاستيلاء على الأراضي والتعدين غير القانوني لتعزيز النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة إزالة الغابات وزيادة عزلة البرازيل في محادثات المناخ وزيادة الانتقادات الدولية ودعوة بعض القوى إلى التدخل لإجبار البرازيل على التوقف عن إزالتها باعتبارها مورد عالمي وليس محلي. وهذا يُلقي الضوء على كيف يؤثر إدراك القيادة على السياسة الخارجية، فلم يفهم أو يقدر بولسنارو القوة الناعمة والدبلوماسية البيئية للبرازيل كأحد أهم أدواتها في الدفاع عن مصالحها وتحقيق النفوذ دوليًا، وعلى النقيض، إدراك لولا دي سيلفا لهذا الأمر وكذا إدراكه لأن الأمازون هو جزء من الهوية الوطنية للبرازيل الذي يسعى السكان المحليون إلى الحفاظ عليها ويرونها أصلًا أساسيًا للبلاد. وانعكس ذلك في اهتمامهم بقضايا المناخ ووعيهم بالقضايا البيئية في البرازيل، فقد عبر 96% من المشاركين في أحد الاستبيانات عن اعتقادهم بأن تغير المناخ يحدث، ورأى 77% منهم أن ذلك يرجع إلى النشاط البشري (بدرجة أكبر نتيجة سوء استخدام الأراضي 70%- - وبدرجة أقل نتيجة إزالة الغابات -30%- حسب اعتقادهم. هذا الإدراك دفعه لتبني دبلوماسية مناخية نشطة فور عودته إلى السلطة مرة أخرى بعد سقوط بولسنارو. (Toni & Chaves, 2022)

التباين بين موقف الهند المتسق نسبيًا ونهج البرازيل الأكثر تقلبًا يسلط الضوء على تأثير السياسة المحلية على السياسية الخارجية المناخية للقوى المتوسطة. فقد ظل موقف الهند مستقرًا إلى حد كبير عبر الإدارات المختلفة ونجحت في إدارة الضغوط التي تواجهها من الدوائر الانتخابية المحلية على سبيل المثال، مما يعكس إجماعًا وطنيًا أوسع نطاقًا بشأن أولويات التنمية. وعلى النقيض من ذلك، كانت السياسة الخارجية المناخية للبرازيل أكثر عرضة للتقلبات السياسية المحلية والذي

دفعها خاصة في فترة بولسنارو إلى إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية قصيرة الأجل على حساب نفوذها الدولي في قيادة قضايا المناخ، مما يوضح التحديات التي تواجهها القوى المتوسطة في الحفاظ على المشاركة الدولية المتسقة في قضايا المناخ.

**ج.الاستفادة من الخبرة الفنية والقوة الناعمة**

سعت كل من الهند والبرازيل إلى الاستفادة من خبرتهما الفنية وقوتهما الناعمة في سياستهما الخارجية بدلًا من القوة الاقتصادية أو العسكرية، ولكن بتأكيدات مختلفة. فقد وضعت الهند نفسها كقائدة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والتنقل الكهربائي مستغلةً تقدمها التكنولوجي، من خلال آليات مثل التحالف الدولي للطاقة الشمسية، واستثمرت بشكل كبير في بناء خبرة في علوم المناخ وتمويل مؤسسات البحث على تعمل على قضايا متنوعة كالطاقة النظيفة والتكيف وغيرهم، واستخدمت معرفتها هذه بشكل جيد في المناقشات الفنية في مفاوضات المناخ. وسمحت هذه الزعامة الفنية للهند بإبراز القوة الناعمة والتأثير على التحولات العالمية للطاقة النظيفة مع معالجة مخاوف أمن الطاقة الخاصة بها. (Mitra et al., 2022) واستغلت أيضًا قوتها الثقافية لنشر الوعي المناخي على المستوى المحلي والدولي، فقد روج رئيس الوزراء مودي لليوجا والفلسفة الهندية القديمة كمصدر للحكمة البيئية لربط العمل المناخي بالتراث الروحي للهند بما ساعده في بناء دعم محلي لسياساته المناخية والترويج لصورة الهند كفاعل رئيس في قضايا المناخ.واستخدم اليوجا كأداة للقوة الناعمة لمواجهة امتياز تغير المناخ في الشمال العالمي عبر ترويجه لها كوسيلة لتحقيق التوازن بين الإنسان والطبيعة وتعزيز الوعي البيئي وتشجيع التغيير في أنماط الحياة الفردية كحل لمشكلة تغير المناخ. وفي خطابه أمام الأمم المتحدة عام 2014 بعد توليه منصبه دعا إلى اعتماد يوم عالمي لليوجا يكون الموضوع (theme) الرسمي له هو "اليوجا من أجل العمل المناخي" (Miller, 2020)

أما البرازيل، فاعتمد على رأس مالها الطبيعي والتنوع البيولوجي لمصادر القوة الناعمة، فقد أكدت على خبرتها في الوقود الحيوي والإدارة المستدامة للغابات واستخدام الأراضي عبر مؤسساتها الوطنية وبخاصة وكالة الفضاء الوطنية البرازيلية والتي تلعب دورًا هامًا في مراقبة إزالة الغابات في الأمازون، واستخدمت هذه المعرفة للتأثير

على المناقشات العالمية حول الطاقة المتجددة وآليات REDD + (الحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها) وصياغة القواعد الخاصة بحساب الكربون الناتج من الغابات. (May et al., 2017) واستخدمت سلطتها الأخلاقية المكتسبة من رعايتها لغابات الأمازون (رئة الأرض) – وهو أحد أهم أدوات قوتها الناعمة– في لعب دور مؤثر في الحوكمة البيئية العالمية، مع ذلك، فإن الانتكاسات الأخيرة في الحفاظ على الأمازون أثرت بشكل سلبي على سمعتها البيئية وقوتها الناعمة وقوضت مصداقية البرازيل في القضايا المتعلقة بالغابات.

تعكس مجالات التركيز الفني المختلفة الموارد والقدرات المتباينة لكل بلد. فيتماشى تركيز الهند على الطاقة الشمسية مع مواردها الشمسية الوفيرة وقدراتها التكنولوجية وطموحاتها لتصبح رائدة في التكنولوجيا النظيفة. أما تركيز البرازيل على الوقود الحيوي والغابات فيعزز نقاط قوتها الزراعية وغطائها الحرج الشاسع. ومع ذلك، فإن توجهات البرازيل الأخيرة نحو إزالة الغابات تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها القوى المتوسطة في الحفاظ على قيادتها الخاصة بالقضايا عندما تقوض السياسات المحلية الالتزامات الدولية وتقوض مصداقيتها دوليًا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النموذجين يوضحان أن القوة الناعمة وحدها غير كافية وقد تكون هشة ويمكن تقويضها بسهولة بفعل التحولات السياسية التي تمر بها الدولة كما حدث في البرازيل، أما الخبرات الفنية فهي أقل هشاشة نسبيًا ولكنها تُحدث تأثير أكبر عندما تقترن بالمشاركة الفعالة النشطة في النقاشات والمنتديات الدولية كما هو واضح في حالة الهند. كما أن القوة الناعمة يمكن أن تقوض أيضًا حال ارتكازها على رأس المال الطبيعي بسبب عدم اليقين بشأن المناخ وما قد يحدثه من آثار على هذا المورد.

**خاتمـــة:**

مع تكثيف أزمة المناخ العالمية، أصبح دور القوى المتوسطة مثل الهند والبرازيل بالغ الأهمية على نحو متزايد. ومن خلال العمل كوسطاء بين البلدان المتقدمة والنامية، والاستفادة من نقاط قوتها، ومعالجة التحديات المحلية، يمكن لهذه القوى المتوسطة أن تساهم في إطار حوكمة مناخ عالمي أكثر شمولاً وفعالية. ويتضح من العرض المقارن السابق كيفية استخدام الهند والبرازيل، باعتبارهما قوتين متوسطتين، مجموعة من

الاستراتيجيات لتشكيل حوكمة المناخ العالمية والتصدي لضغوط الدول الكبرى في هذا الشأن، من الدبلوماسية المتخصصة وبناء التحالفات إلى الاستفادة من الخبرة الفنية.

ونخلص من هذا العرض إلى عدة أمور أولها أن الهند حافظت على نهج متسق وعملي، وتوازن بين التضامن مع البلدان النامية والمشاركة البناءة مع القوى الكبرى. وقد أدى تركيزها على الطاقة المتجددة ومواءمة العمل المناخي مع أهداف التنمية إلى تعزيز نفوذها العالمي. ومع ذلك، لا تزال الهند تواجه تحديات في إدارة القيود المحلية والضغوط الدولية لتحقيق طموحات أكبر. أما السياسة الخارجية البرازيلية للمناخ فقد تحولات أكثر دراماتيكية، من الزعامة البيئية إلى موقفها المعارض في فترة بولسونارو، ثم إلى محاولة استعداه الزعامة من حديد في الفترة الحالية للولا دي سيلفا. وقد أدى هذا إلى تقليص نفوذ البرازيل وقوتها الناعمة في التعامل مع قضايا المناخ بشكل كبير، وهو أبرز مثال يوضح كيف تؤثر التغييرات السياسية المحلية على الدور العالمي والسمعة العالمية للدولة.

ثانيها أن الدولتين تواجهات تحديات متباينة باعتبارهما اقتصادين ناميين كبيرين، فتواجه الهند تحديات في الحفاظ على قيادتها لحكومة المناخ في ظل التدقيق العالمي المتزايد لمسار انبعاثاتها واعتمادها على الفحم. ويتطلب معالجة هذه التحديات استثمارات مستدامة في الطاقة المتجددة وشفافية أكبر في الإبلاغ عن التقدم المناخي وهو ما بدأت في تنفيذه مستغلى ابتكارات الطاقة المتجددة وبناء التحالفات. أما البرازيل، فقد أدى تغير القيادة السياسية واختلاف مدركاتها إلى التحولات السياسية إلى تآكل مصداقيتها، فضلاً عن أن اعتمادها بشكل كبير على رأس المال الطبيعي واعتماد القيادة سياسات غير متسقة بشأن إدارتها حد من قدرتها على التأثير على مفاوضات المناخ العالمية. ولاستعادة موقعها القيادي، يجب على البرازيل معالجة قضايا إزالة الغابات المحلية وإعادة بناء الثقة مع الشركاء الدوليين من خلال إجراءات مناخية شفافة وخاضعة للمساءلة. وفي المقابل تمتلك كل من الهند والبرازيل فرصًا كبيرة لتشكيل حوكمة المناخ العالمية من خلال الاستفادة من نقاط قوتها والبناء على مساهماتها التاريخية. من خلال معالجة التحديات المحلية ومواءمة استراتيجياتها الدولية مع التوقعات العالمية، يمكن لهذه القوى المتوسطة أن تلعب دورًا

محوريًا في تعزيز العمل المناخي الطموح وتعزيز التعاون الدولي.

وثالثًا أن كلا البلدين لهما خصوصية أثرت على سياستهما المناخية:

- الهند: فيما يتعلق بالهند، فيُلاحظ أن نهجها يركز على التنمية، حيث تتشابك سياسات المناخ بشكل كبير مع أهدافها التنموية، فتُعطي أولوية للتخفيف من حدة الفقر والنمو الاقتصادي -والذي يعتبر تغير المناخ تحدي لأجندتها التنموية الموضوعة للتصدي لهما- وهو ما ينعكس في إحجام الهند عن الالتزام بأهداف ملزمة لخفض الانبعاثات، حيث تسعى لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. وهذا ينعكس أيضًا في تركيزها على مبادرات الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية ووضعها هدف طموح في إنتاج تلك الطاقة للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، هذا التركيز على هذا القطاع بعينه يرجع إلى تماشيه مع أهداف أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها.
- البرازيل: بالنظر إلى سياسات البرازيل نجد أن خصوصيتها تنبع من اعتبار الأمازون ليس فقط أكبر مورد طبيعي تتمتع به، ولكن من هوية الشعب المتمحورة حول الأمازون، وهو ما انعكس في تركيز سياساتها على قطاع الغابات والحد من إزالتها وتعزيز ممارسات استخدام الأراضي المستدامة -وهو ما نجحت فيه بدرجة أكبر من الهند-. ويُشار هنا إلى تركيز البرازيل على اتباع نهج يجمع ما بين المناخ واعتبارات الإدماج الاجتماعي والمساواة على خلاف الهند التي تركز على الفقر والنمو، وهو ما ينبع من إدراك البلاد أهمية إشراك المجتمعات الأصلية والسكان المحليين الذين يعتبرون الطبيعة هويتهم الأصلية، في جهود الحفاظ على البيئة مما يضمن تماشي العمل المناخي مع العدالة الاجتماعية.

ورابعًا أن على القوى المتوسطة لإنجاح استراتيجياتها وتحقيق أهدافها عليها مراعاة عدة معايير:

- الاتساق والرؤية طويلة الأجل أمران بالغا الأهمية. (فالنهج الثابت والمتسق الذي تتبناه الهند سمح لها ببناء النفوذ بمرور الوقت، في حين أدى عدم الاتساق وغياب الرؤية طويلة الأجل في البرازيل إلى تآكل مكانتها).

- مواءمة السياسات المحلية والدولية الأمر الذي يعمل على تعزيز المصداقية والتأثير. (فجهود الطاقة المتجددة المحلية في الهند تعمل على تعزيز قيادتها العالمية في مجال المناخ، في حين تعمل إزالة الغابات المتزايدة في البرازيل على تقويض دبلوماسيتها).
- تحقيق التوازن بين المصالح والتحالفات المختلفة كونه يوفر المرونة الدبلوماسية اللازمة لتحقيق أهداف القوى المتوسطة. (مثال على ذلك انخراط الهند في مجموعات متعددة في مقابل عزلة البرازيل فترة بولسنارو).
- الخبرة الفنية والقوة الناعمة يمكن أن تعمل على تضخيم النفوذ، ولكن يجب تنميتها والحفاظ عليها، لأن كلاهما أصول هشة يمكن أن تتضرر بسهولة بسبب التحولات السياسية.
- إدراك أن السياسة المحلية يمكن أن تغير بسرعة الدور العالمي للبلد وسمعته فيما يتعلق بقضايا المناخ، فيتعين على القوى المتوسطة إدارة القيود المحلية مع الحفاظ على المشاركة الدولية.

## المراجع

1. Malamud, A. (2011). A leader without followers? The growing divergence between the regional and global performance of Brazilian foreign policy. Latin American Politics and Society, 53(3), 2.
2. Edström, H., & Westberg, J. (2020). The defense strategies of middle powers: Competing for security, influence and status in an era of unipolar demise. Comparative Strategy, 39(2). Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.108001495933.2020.1718992/
3. Efstathopoulos, C. (2018). Middle powers and the behavioural model. Global Society, 32(1), 39–.
4. Oosterveld, W., & Torossian, B. (2018). A balancing act: The role of middle powers in contemporary diplomacy. The Hague Centre for Strategic Studies. Retrieved from https://hcss.nl/pub/2018/strategic-monitor-20182019-/a-balancing-act/
5. Capling, A. (2001). Australia and the global trade system: From Havana to Seattle. Cambridge University Press.
6. Tan, S. (2009). Riding the Chinese dragon: Singapore's pragmatic relationship with China. In J. Tsunekawa (Ed.), The rise of China: Responses from Southeast Asia and Japan (pp. 3538-). National Institute for Defense Studies. Retrieved from https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/joint_research/series4/pdf/41-.pdf
7. Nye, J. S. (2004). Soft power: The means to success in world politics. Public Affairs.
8. Kim, H. (2024, December 12). Backlash to the 'Korean Wave'. USC Center on Public Diplomacy. Retrieved from https://uscpublicdiplomacy.org/blog/backlash-korean-wave
9. Putra, B. A., Cangara, A. R., & Darwis. (2024). Middle power norm entrepreneur: Indonesia's advocacy of the ASEAN Indo-Pacific Outlook. Sage Open, 14(4). Retrieved from https://journals.sagepub.com/doi/10.11772158244024130214 9/

10.Gilley, B. (2015). Turkey, middle powers and the new humanitarianism. Perceptions, 2(1), 3839–. Retrieved from https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/815755

11.Altunisik, M. B. (2022). Humanitarian diplomacy as Turkey's national role conception and performance: Evidence from Somalia and Afghanistan. Southeast European and Black Sea Studies. Retrieved from https://www.cmi.no/publications/file/8495-humanitarian-diplomacy-as-turkeys-national-role-conception-and-performance.pdf

12.Gupta, A. K., & Parihar, K. (2024). Global climate change politics: Critical appraisal of India's changing role. India Quarterly, 80(2). Retrieved from https://journals.sagepub.com/doi/10.1177097492842412415 96/

13.Toni, A., & Chaves, C. F. (2022). Bolsonaro's far-right populist environmental and climate diplomacy. Latin America Policy, 13(2), 464-486. Retrieved from https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/lamp.12268

14.Hochstetler, K., & Milkoreit, M. (2014). Emerging powers in the climate negotiations: Shifting identity conceptions. Political Research Quarterly, 67(1). Retrieved from https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177106591291351060 9/

15.Sengupta, S. (2019). India's engagement in global climate negotiations from Rio to Paris. Oxford Academic. Retrieved from https://academic.oup.com/book/35227/chapter/299750865

16.Kasa, S. (2013). The second-image reversed and climate policy: How international influences helped changing Brazil's positions on climate change. MDPI, 5(3). Retrieved from https://www.mdpi.com/20711049/3/5/1050-

17.Jörgensen, K., Mishra, A., & Sarangi, G. K. (2015). Multi-level climate governance in India: The role of the states in climate action planning and renewable energies. Journal of Integrative Environmental Sciences, 12(4), 267283-. Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1943815X.2015.1093507

18.Viola, E. (2013). Brazilian climate policy since 2005: Continuity, change

and prospective. CEPS, 34–.

19.Oh, C. Y. (n.d.). Brazil: What Lula's climate ambitions mean for Brazilian domestic and foreign policy. Vanguard Think Tank. Retrieved from https://vanguardthinktank.org/brazil–what–lulas–climate–ambitions–mean–for–brazilian–domestic–and–foreign–policy

20.Mitra, S. K., Pauli, M., & Schottli, J. (2022). Climate change and India, balancing domestic and international interests. The Journal of Indian and Asian Studies, 3(2), 12. Retrieved from https://worldscientific.com/doi/epdf/10.1142/S2717541322400022

21.Miller, C. P. (2020). Soft power and biopower: Narendra Modi's "double discourse" concerning yoga for climate change and self–care. Journal of Dharma Studies, 3. Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1007/s4224000068––020–w

22.May, P. H., et al. (2017). The context of REDD+ in Brazil: Drivers, actors, and institutions. CIFOR–CGIAR. Retrieved from https://www.cifor–icraf.org/publications/pdf_files/OccPapers/OP–160.pdf